السلطتان ناقشتا القضايا المشتركة واتفقتا على إنهاء المسائل العالقة في نهاية الشهر

إسقاط القروض أولوية نيابية.. ومناقشته في 29 الجاري

كتب مصطفى كامل

ناقشت السلطتان التشريعية والتنفيذية الأولويات المشتركة بحضور مجموعة من النواب والوزراء، واتفقتا على إنهاء المسائل العالقة في نهاية الشهر بما فيها إسقاط القروض التي أكدت الحكومة أنها أولوية نيابية وسيتم مناقشته في 29 الجاري.

وأشاد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله بروح التعاون بين السلطتين الشريعية والتنفيذية «والتي بلا شك ستنعكس بشكل ايجابي وملموس على المجتمع».

جاء ذلك في تصريح صحافي أدلى به العبدالله عقب حضوره اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية أمس لمناقشة الأولويات التي تسعى السلطتان الى انجازها في المرحلة المقبلة.

وقال «استعرضنا عددا كبيرا لما تراه الحكومة من أولويات وقام أعضاء مجلس الامة أيضا بعرض ما لديهم من أولويات» مشيرا الى النقاش سيستمر خلال الاسابيع المقبلة «لكي نقدم جدولا كاملا من الاولويات الى مكتب المجلس قبل اقرارها نهائيا».

ولدى سؤاله عن أهم الاولويات التي نوقشت خلال الاجتماع أكد الوزير الشيخ محمد العبدالله أنه سيعلن عن هذه الاولويات عندما يتم الانتهاء منها واقرارها في اللجنة.

بدورها، قالت وزيرة الشؤون ذكرى الرشيدي عقب اجتماع اللجنة أنه تم الاتفاق على ان هناك اولويات حكومية واخرى نيابية وان بعضها مدرج على جدول الاعمال والبعض الاخر منها سوف يحال من الحكومة الى مجلس الامة وتم الاتفاق على ان يكون هناك تنسيق حول ذلك الامر.

الشيخ محمد العبدالله

■ العبدالله: التعاون بين السلطتين سينعكس بشكل إيجابي وملموس على المجتمع

ذكرى الرشيدي

■ ذكرى: نسعى إلى التمازج بين السلطتين من خلال التنسيق المستمر

رولا دشتي

■ رولا: قدمنا مشاريع خاصة بالتنمية الاقتصادية والمجتمعية إلى جانب القضية الأمنية

معصومة المبارك

■ معصومة: الحكومة بهرت اللجنة باستعدادها وتنظيم العمل ما سهل عملنا

مشاري الحسيني

■ الحسيني: طابع التعاون ساد اللقاء والنواب همهم الإنجاز

وبينت أنه سيكون بين كل فترة واخرى اجتماعات لبحث الاولويات وترتيبها للتمازج بين الاولويات الحكومية والنيابية.

من جهتها، قالت وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة رولا دشتي إن الحكومة قدمت اولوياتها التي تتعلق في الشأن الاقتصادي الذي كان على أولوية الحكومة بطرح مشاريع متعلقة بالتنمية بالاجتماعية والصحية والثقافية، إلى جانب قضايا متعلقة بالامن وقضايا تشريعية تهم التنظيم التشريعي في البلاد.

وأكدت أن الاجتماع شهد تعاونا ايجابيا بين الحكومة والنواب في شتى القضايا، «وهناك توافق وتفاهم كبير بينا في الاولويات واجتماعاتنا القادم في 29 الجاري سنتقدم ونتفق على جميع الاقتراحات بقوانين اومشاريع بقوانين لتكون بقية لجان المجلس قدمت اولوياتها لنعرض علينا جميعا وان شاء الله ننتهي ونعرض على المجتمع الكويتي اولوياتنا المتفق عليها بينا والمجلس».

وعن إسقاط فوائد القروض وهل نوقشت في الاجتماع قالت: هي من اولويات زملائنا النواب وسنناقشها في اجتماعنا القادم.

من جانبها قالت رئيسة اللجنة التشريعية النائبة معصومة المبارك: اجتمعت لجنة تحديد الاولويات بجانبيها النيابي والحكومي وقد حضر عن الحكومة وزراء معنيين بهذه الاولويات وقدموا تصورا وقائمة بمجموعة الأولويات سواء لدور الانعقاد الحالي والفصل التشريعي.

وأضافت المبارك: تم تدراس الاولويات الحكومية مع الاخرى النيابية التي قدمت من اللجان وتم التوصل لحزمة من الاولويات بعضها موجود على جدول الاعمال والبعض الاخر محال من الحكومة عن طريق مشاريع قوانين واقتراحات وسوف يتم التعامل فيها عبر اللجان المختصة لبحثها ورفعها للمجلس.

وأوضحت أن مجموعة من الاولويات سواء حكومية او النيابية لم يتم التقدم بها بمشاريع قوانين ومقترحات الى اللجان المختصة «لكنها سوف تظل على سلم الاولويات ويتم التعامل معها في المرحلة القادمة»، مؤكدة أنه تم الاتفاق على تحديد الاولويات لدور الانعقاد الاول بعد اسبوعين في 29 يناير لمطابقة الاولويات المشتركة بين الجانبين وتحديد الاخرى المختلفة، واعداد تقرير لرفعه لمجلس الامة حتى يتم الالتزام بها كعمل حكومي نيابي تشريعي.

وتمنت أن تكون الخطوة ايجابية لاجل تنظيم وتنسيق العمل والسرعة في الانجاز لان هذه المرحلة تحتاج إلى ان يكون العمل منظم وهادف لتحقيق التعاون وفقا للاصول النيابية المعتبرة.

وعن والاولويات التي تم الاتفاق عليها بين النواب والحكومة قالت هناك مجموعة كبيرة متطابقة على سبيل المثال:

المشروعات الصغيرة، والجانب التعليمي وقانون الجامعة وقانون التعليم الخاص وايضا موضوع البيئة حيث وعدت الحكومة انها سوف تقدم مشروع متكامل.

واكدت ان الحكومة ابهرت اللجنة باستعدادها وتنظيم العمل وهو ما انعكس على تسهيل عمل اللجنة الذي استمر قرابة الساعتين.

وحول دور المرأة الفاعل في اللجنة قالت لا نبخس حق اخواننا الرجال لكن اللجنة فيها حضور نسائي مميز.

وبين النائب الدكتور مشاري الحسيني ان الاجتماع الحكومي النيابي بشأن الأولويات كان مثمرا، وغلب عليه طابع التعاون، وحضرت جانبا من اللقاء، وقدمت الحكومة أولوياتها وفقا لأولوية كل لجنة برلمانية.

وقال الحسيني في تصريح للصحافيين: نحن كنواب يهمنا الانجاز وان كانت هناك أولويات قصوى مثل الملف الأمني وملف المشاريع الخدماتية بالاضافة الى الاتفاقية الامنية، وما يحظى باهتمامنا الأولويات التي تسعى الى تعزيز القانون في البد مثل انشاء الهيئات التي تكافح الفساد، وانشاء هيئة حماية المستهلك وما سواها.

وذكر الحسيني: ان هناك اولويات نيابية عرضت على الحكومة مثل اسقاط فوائد القروض، ولاقى هذا الملف اهتماما من الجانبين بالاضافة الى القرض الاسكاني وعلاوة الأولاد.

وأوضح الحسيني ان هناك مشروعا نيابيا مطروحا في الهيئة المالية البرلمانية سيحقق العدالة بالنسبة لفوائد القروض، اذ سيخدم الاشخاص الذين لن يستفيدوا من اسقاط الفوائد في مزايا مالية تتعلق ببنك التسليف او فواتير الكهرباء.

الدويسان: ماض في استجواب وزير الداخلية .. «وما بأذني ماي»

■ المساءلة آتية لا ريب وأنا الآن في مرحلة تجميع الوثائق التي سأستند عليها

فيصل الدويسان

■ أتوقع استقالة الحمود بعد أن يرى صحيفته المتخمة بالتجاوزات

حول الجهود التي قيل ان نوابا في مجلس الأمة يبذلونها لاعطاء وزير الداخلية فرصة لتنفيذ توصيات مجلس الأمة صرح النائب فيصل الدويسان بأنه ماض في الاتجاه نحو الاستجواب. وقال الدويسان: «اني على يقين من ضعف وزير الفلتان الأمني وأنه لن يقدر على تنفيذ أي منه، وهو لعمري من تسبب بفوضى أمنية لا يمكن السكوت عنها فضلا عن ايصال سمعة رجال الأمن الى الحضيض وإضعاف هيبتهم ناهيك عن الخروقات الواضحة في ملف التجنيس وغيرها من التجاوزات».

وأضاف: «الاستجواب آت لا ريب فيه، وأنا مقدم عليه وما بأذني ماي». موضحا «انه الآن في «مرحلة تجميع الوثائق» التي سيستند اليها في الإستجوابن ومتى ما اطمأن الى ما يتم به الحجة سيتقدم بصحيفة استجوابه الى رئيس المجلس، مؤكدا أن «كثيرا من النواب ستزداد قناعتهم بضعف الوزير وتجاوزاته في القادم من الإيام، وأن الوزير لن يجد نفسه الا وحيدا في مهب رياح الملامة وتقصيره في مسؤلياته السياسية». وتوقع النائب الدويسان أن يضطر الوزير الى تقديم استقالته «بعد أن يرى صحيفة استجوابه المتخمة بالتجاوزات قد تم مناقشتها في قاعة عبدالله السالم في جلسة علنية».

لتعكس واجهة الدولة للزوار القادمين والمغادرين

الصالح يدعو إلى إنشاء استراحات بمواصفات عالمية على الحدود البرية

ناشد النائب خليل ابراهيم الصالح سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد بإصدار توجيهاته السامية الى المعنيين لإنشاء استراحات على المنافذ الحدودية البرية لدولة الكويت تكون مجهزة ومصممة بمواصفات عالمية تعكس واجهة الدولة للزوار القادمين والمغادرين ومصدرا مهما في تكوين الصورة الذهنية للدولة.

وقال الصالح في تصريح صحافي ان انشاء استراحات على المنافذ الحدودية «السالمي وتويصيب والعبدلي» بتصميمات عالمية ومزينة بالتراث الكويتي العريق ستشكل مرآة تعكس صورة الرقي والتطور الكويتي للزائر لما لها من اهمية كبيرة تمس راحة الزائر والمغادر اذ تنطبع في مخيلته حضارة الكويت وتطورها لحظة دخوله الاستراحة بحيث يشع منها نور الرقي والتطور الفني والمهني والعمراني والحضاري في الكويت تكون للمغادر محطته الاخيرة وقبلة الوداع التي سيحملها الى البلاد التي جاءنا منها.

وتابع قائلا ان الكويت بحاجة الى هذه الصورة الجميلة كي تنضم الى باقي الصور الحضارية التي كلنا نفخر بها ككويتين.

وكما عهدناك دائما يا سمو الامير ساعيا دؤوبا لتصنع من الكويت منارة يشع بريق رقيها وتقدمها وتطورها.

الدوسري يسأل عن فريق تنويع مسارات التعليم

حماد الدوسري

وجه النائب حماد الدوسري سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف حول القرارات التي بناء عليها تم تشكيل فريق تنويع مسارات التعليم وأسماء أعضاء الفريق وسيرهم الذاتية، وجاء في نص السؤال ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي عن الآتي:

1 – القرارات التي بناء عليها تم تشكيل فريق تنويع مسارات التعليم؟

2 – أسماء أعضاء هذا الفريق ؟

3 – السيرة الذاتية لكل عضو؟

4 – أسس اختيار الأعضاء في هذا الفريق؟

5 – نسخة من قرارات تعيينهم في هذا الفريق؟

6 – هل توجد مميزات مالية لأعضاء الفريق؟

7 – هل تم صرف أي مبالغ لعمل هذا الفريق مع ارفاق نسخة من ذلك؟

8 – هل قرارات وتوصيات هذا الفريق نافذة وملزمة على الوزارة؟

9 – تزويدي بنسخة من جميع محاضر اللجان والقرارات التي نفذت بناء على توصيات الفريق

10 – من الذي اقترح أو قدم ورقة العمل الخاصة بتهميش مادة القرآن الكريم؟

11 – هل تم اخذ رأي التوجيه العام لمادة التربية الإسلامية والقرآن الكريم في مقترح هذا الفريق؟ إذا كانت الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي برأيهم؟

12 – هل تم الاستعانة من هذا الفريق باشخاص من خارج الوزارة، إذا كانت الجواب بالإيجاب فيرجى تزويدي بنسخة من قرار تكليفهم بذلك؟

اللجنة استمعت إلى شرح عن آلية العمل والحالات التي يتم ايفادها

«الصحية» ناقشت العلاج بالخارج مع مديري الإدارة السابق والحالي

■ العتيقي: نبتعث ألفي حالة من أصل 6 آلاف تتقدم سنوياً إلينا

■ لايجب تسييس موضوع العلاج في الخارج ولابد من توحيد لجان الابتعاث

جانب من اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية

■ أولوياتنا للمرحلة المقبلة خصخصة الخدمات الصحية والتأمين الصحي

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية في اجتماعها اليوم موضوع العلاج بالخارج مع مديري ادارة العلاج بالخارج الحالي والسابق.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور صلاح العتيقي في تصريح للصحافيين ان اللجنة «استمعت الى شرح من ادارة العلاج بالخارج عن آلية العمل لدى الادارة والحالات التي يتم ايفادها عن طريقها».

وأضاف النائب العتيقي ان ادارة العلاج بالخارج «يتقدم اليها نحو ستة آلاف حالة سنويا ويتم ابتعاث ثلث هذا العدد» موضحا ان مسؤولي الادارة «وعدوا بتزويد اللجنة بالارقام الدقيقة التي تبتعث في الاجتماع المقبل».

ودعا الى «عدم تسييس موضوع العلاج بالخارج» في اشارة الى سعي اللجنة الى توحيد لجان الابتعاث حيث ان هناك العديد من الجهات التي تقوم بهذا الامر مثل النفط ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع والديوان الاميري ومجلس الوزراء «واللجنة لا تعرف حجم الاموال التي تصرف في هذا الشان».

وذكر ان اللجنة الصحية وضعت اولوياتها للمرحلة المقبلة وهي من شقين الاول صحي ويتمثل بخصخصة الخدمات الصحية في البلاد والتامين الصحي اضافة الى موضوع العلاج في الخارج اما الشق الثاني للاولويات فهو اجتماعي ويتعلق بوضع العمالة الوافدة في البلاد.

عبد الصمد: إنهاء خدمة العسكريين البحرينيين غير مبرر

■ جددنا تقديم مقترح قانون مخاصمة القضاء لحاجة البلد إليه

عدنان عبدالصمد

انتقد النائب عدنان عبدالصمد قيام وزير الدفاع بانهاء خدمات مجموعة البحرينيين العاملين في السلك العسكري من ابناء الكويتيات ومن زوجاتهم كويتيات، مشيرا الى انهم ساهموا في خدمة الكويت في كثير من المجالات.

وتساءل عبد الصمد قائلا: كيف تنهي خدماتهم من دون مبرر خاصة ان زوجاتهم وامهاتهم كويتيات، مشيرا الى ان وزير الدفاع لم يراع انهم من ابناء دول التعاون مطالبه بإعادة النظر في انهاء خدماتهم.

وقال ان هذه الفئة لديهم ارتباط وثيق مع الكويت ولا نريد ان يكون ذلك مجالا للتأذي خاصة اننا نتطلع وندعو للاستقرار السياسي.

وفيما يتعلق في لجنة الميزانيات كشف عبد الصمد ان اللجنة انجزت عدد من الحسابات الختامية المتراكمه لعدد من الجهات الحكومية وتم وانجاز التقرير الخاص بها بينما ان هناك بعض الحسابات لم يوافق عليها لوجود مخالفات عليها من قبل ديوان مشيرا الى ان موافقاتنا على الحسابات الختامية لبعض الجهات جاء من منطلق الحسابات التي تضاف لخزانات الدولة ويكون فيها ارباحا لهذه الخزانة اما الجهات الخسرانة فلم يتم الموافقة على حساباتها.

من جانب اخر قال عبدالصمد وقعت ومجموعة من النواب اقتراح قانون عن مخاصمة القضاء حيث وسبق ان قدم في المجالس السابقه ولم نوفق في انجازه مشيرا الى اننا جددنا تقديمه في هذا المجلس لاننا نرى ان البلد في حاجة ماسة اليه في حال تعسف بعض الجهات القضائية وهذا قانون مهم يجب ان يمرر.